

انماط المحسوبة والواسطة الشائعة في المجتمع العراقي

م. سهام كاظم مطلق

Siham.Kadim@qu.edu.iq

أ.م.د. خالد حنتوش ساجت

جامعة بغداد/ كلية الآداب

الملخص:

إنَّ أي مجتمع يتعرض بشكل مستمر لمجموعة من المتغيرات على مختلف المراحل الزمنية والمكانية، وهذه المتغيرات تؤثر وبشكل مباشر وغير مباشر على البناء الاجتماعي سواء على مستوى الفرد او الجماعة، ونتاج هذه التغيرات تبرز العديد من الحالات والظواهر الاحتمالية التي تؤثر بالمجتمع وقد تستمر بعض هذه الظواهر لمدة زمنية تطول او تقصر بحسب قوة اثرها وسرعة انتشارها، وبعضها ينصهر من دون ان تترك أي اثر يذكر على الفرد والمجتمع، ومن هذه الظواهر الصراعات بين الافراد والتي بدأت تأخذ حيز كبيرا في المجتمع العراقي والتي بدأت تتسع دائرة هذه الظاهرة وتنتقل وتتسع وتترك لها اثار وخلافات جانبية في المجتمع المحلي، وعند تعرض أي فرد او مجموعة او جماعة من الناس الى أي حالة اعتداء مهما كان نوعه توجد العديد من الوسائل التي يتخذها هذا الفرد او الجماعة كنوع من السند او القوة ومنها اللجوء الى المحسوبة او الواسطة او قرابة ليدخلها كطرف ممكن ان تكون له سند يستخدمه ضد القانون لكي يستطيع الخروج من هذه المشكلة او ، وتتسع هذه الدائرة اذا دخلت المشكلة في حيز القضايا الجنائية او الجرائم فيبحث الافراد عن اقاربهم وواسطتهم التي تمكنهم من التخلص من هذه القضية او تلك او لتخفيف الحكم الجنائي الصادر بتلك القضية فيلجأ الى معارفه المتمثلة بالشرطة المحلية وجهاز القضاء، او التدخل العشائري والتدخل الحزبي والتدخل الديني او الافراد المؤثرين من اجل حلحلة هذه المشكلة التي قد تكون كبيرة او قد تكون مشكلة اقل من ذلك بكثير وربما يكون لتدخل الحزبي والديني والعشائري والاعلامي اثر على حل المشكلات الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية (الواسطة ، المحسوبة ، انماط المحسوبة ، المجتمع العراقي)

Patterns of nepotism and nepotism common in Iraqi society

L. Siham Kadhemi Mutlaq

Siham.Kadim@qu.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Khaled Hantoush Sachit

University of Baghdad/ College of Arts

Abstract :

Any society is constantly exposed to a set of variables at different temporal and spatial stages, and these variables directly and indirectly affect the social structure, whether at the level of the individual or the group. For a period of time that is prolonged or shortened according to the strength of its impact and the speed of its spread, and some of it melts without leaving any significant effect on the individual and society, and among these phenomena are the conflicts between individuals, which began to take a large part in Iraqi society, and which began to expand the circle of this phenomenon and move and expand and leave traces and differences. side in the local community, and when any individual, group, or group of people is subjected to any case of assault of any kind, there are many means that this individual or group takes as a form of support or power, including resorting to nepotism, nepotism, or kinship to enter it as a possible party He has a document that he uses against the law in order to be able to get out of this problem or, and this circle expands if the problem enters the realm of criminal cases or crimes, so individuals search for their relatives and mediators that enable them to get rid of this or that case or to mitigate the criminal sentence issued in that case, so he resorts to his acquaintances. With the local police and the judiciary, or tribal intervention, partisan intervention, religious intervention, or influential individuals in order to solve this problem, which may be large, or it may be a much smaller problem, and the partisan, religious, clan, and media intervention may have an impact on solving social problems.

Keywords (nepotism, nepotism, nepotism patterns).

اولا : - المشكلة / مما لاشك فيه ان المحسوبية مشكلة تعاني منها اغلب المجتمعات وخصوصا التقليدية منها حيث تعمل العشيرة او القرابة او الانتماءات الحزبية على ترسيخ هذه المشكلة التي يعتبرونها بمثابة حل لمشاكلهم الخاصة الا انهم لا يعلمون ان هذه الحلول التي يتصورونها حلول لمشاكلهم هي داء او مشكلة اجتماعية ما ان نبتت بمجتمع واصبحت قيمة اجتماعية لا يمكن الخلاص منها ، فقد تؤدي الى ضعف ثقة الافراد بكل ما يحيط بحياتهم فقد لا يحصلون على وظيفة او لا يستطيعون الحصول على كافة حقوقهم واحيانا الى التنازل الاجباري عن حقوقهم مقابل استفحال المحسوبية او الوساطة في المجتمع حيث يمنح من لا يستحق سلطة او مكانة يستطيع عن طريقها ان يبدل الحق بالباطل واستبدال من يملك الكفاءة والخبرة والشهادة فيضع من لا يستحق مكان من يستحق . ومن هنا نرى ان هناك انماط معينة في المجتمع تساعد على انتشار واتساع ظاهرة المحسوبية او الوساطة سنتطرق لها في ثنايا البحث .

ثانيا: - الاهمية / يكتسب البحث أهميته من كون مشكلة المحسوبية او الوساطة هي مشكلة بدأت وانتشرت في المجتمع وكان لابد من دراستها دراسة اجتماعية قادرة على تفسير وجودها وانتشارها في ظل ضعف القانون وانعدام الاستقرار وانتشار نطاقها مما ينشر الخلل والخوف داخل المجتمع خصوصا لدى الذين لا يملكون واسطة او قرابة ذات وجهة في المجتمع تساعدهم في حل مشكلاتهم التي يتعرضون لها ، اضافة الى الاهمية العلمية لهذا البحث خصوصا ان قلة الدراسات والبحوث الاجتماعية حول موضوع المحسوبية والوساطة مما يعطي اهمية لهذا النوع من البحوث .

ثالثا: - الاهداف /

- ١- التعرف على مفهوم المحسوبية او الوساطة .
- ٢- تحديد على اهم الانماط للمحسوبية او الوساطة بشكل عام .
- ٣ - التركيز على انماط المحسوبية التي تسود في المجتمع العراقي خاصة كالعشيرة والاحزاب والاعلام وغيرها .

انماط المحسوبية والوساطة الشائعة في المجتمع العراقي

ليس المجتمع مجموعة الافراد او فئات تعيش مع بعضها ربما تجمعهم اصول عميقة ذات روابط تاريخية ودينية وثقافية بل هو كل اكبر من مجموع اجزائه، يحكم الحياة الاجتماعية فيه مجموعة من العادات والتقاليد التي تمثل قانون اجتماعي لا يمكن تجاوزه، ويتميز المجتمع بمجموعة

من المبادئ الاجتماعية والانسانية التي تؤثر على الفرد والاسرة والمجتمع، وتمثل هذه المبادئ معايير اجتماعية متعايشة بشكل يومي بعضها يكون ممارس بشكل مستمر حتى يصبح عادة مستمرة وبعضها تمارس بين فترة واخرى والبعض الاخر يندثر وتحل محله مبادئ جديدة.^١

ان أي مجتمع يتعرض بشكل مستمر لمجموعة من المتغيرات على مختلف المراحل الزمنية والمكانية، وهذه المتغيرات تؤثر وبشكل مباشر وغير مباشر على البناء الاجتماعي سواء على مستوى الفرد او الجماعة، ونتاج هذه التغيرات تبرز العديد من الحالات والظواهر الاحتمالية التي تؤثر بالمجتمع وقد تستمر بعض هذه الظواهر لمدة زمنية تطول او تقصر بحسب قوة اثرها وسرعة انتشارها، وبعضها ينصهر من دون ان تترك أي اثر يذكر على الفرد والمجتمع، ومن هذه الظواهر الصراعات بين الافراد والتي بدأت تأخذ حيزا كبيرا في المجتمع العراقي والتي بدأت تنتسج دائرة هذه الظاهرة وتنتقل وتنتسج وتترك لها اثار وخلافات جانبية في المجتمع المحلي، وعند تعرض أي فرد او مجموعة او جماعة من الناس الى أي حالة اعتداء مهما كان نوعه توجد العديد من الوسائل التي يتخذها هذا الفرد او الجماعة كنوع من السند او القوة ومنها القانون، المتمثل بالشرطة المحلية وجهاز القضاء، او التدخل العشائري والتدخل الحزبي والتدخل الديني من الافراد المؤثرين من اجل حلحلة هذه المشكلة التي قد تكون كبيرة او قد تكون مشكلة اقل من ذلك بكثير وربما يكون لتدخل الحزبي والديني والعشائري والاعلامي اثر على حل المشكلات الاجتماعية.^٢ وبناء على ما تقدم فان هناك انماط معينة للمحسوبية تمثلت في الفئات التي عملت على تجذير ذلك المفهوم خصوصا في مجتمعنا الحالي والتي سنذكر منها العشائر والاحزاب والاعلام والمحامين او القضاة بوصف هؤلاء عناصر فاعلة في المجتمع مما يعطي للمحسوبية نمطية خاصة ربما تختلف عن باقي المجتمعات .

١- الأحزاب السياسية*

تعمل الأحزاب في أي بلد الى الحصول الى التحشيد الاجتماعي وتعمل على كسب وثقة انصار ومؤيدين من اجل تكوين قاعدة اجتماعية، وكلما زاد عدد القاعدة الجماهيرية الاجتماعية اصبح الحزب اكثر تأثير في المجمع، وتمثل الأحزاب في العديد من البلدان الفلسفة الاجتماعية وخاصة مع الطبقات الاجتماعية الهشة والضعيفة وذات الفقر الاقتصادي والتي تعمل على اقناعهم بانهم قادرين على الحصول على حقوقهم الاجتماعية ولكن بوجود من يمثلهم ويدافع عن حقوقهم، ومن خلال نشاط هذه الأحزاب بالوسط المجتمعي سوف يزداد اقبال الناس على الانضمام لهذه الأحزاب، وكلما كانت قادرة على فهم معاناة المجتمع وبلورتها، وينادي بحلها ويدافع عن حقوقهم زاد من ركائزها الاجتماعية التي تحرك الافراد داخل المجتمع ، ولهذا نرى ان الأحزاب الاجتماعية ذات القواعد الاجتماعية، والتي من الممكن ان تكون جزء مهم من المجتمع.

من الخطأ التفكير في الاختيار بين مجموعات المجتمع والأحزاب السياسية ، بل يجب اعتبارهم حلفاء طبيعيين. اذ يمكن للأحزاب السياسية ببرامجها دمج المجتمع في السياسة بشكل أكبر من أي قطاع آخر ، لذلك من المهم للأحزاب السياسية أن تشجع الأنشطة المدنية ، لكن منظمات المجتمع لا ينبغي أن تصبح بمثابة دعم لأي حزب سياسي معين ، أو تتبنى أيديولوجية سياسية محددة لا سيما أن هذا سيقبل من استقلاليتهم ومصداقيتهم ، بل يجب تطوير شراكة مع الحزب في القضايا التي تهم المصلحة العامة. عندما تتواصل الأحزاب السياسية مع منظمات المجتمع وتتعامل معها في إطار التعاون في القضايا والمشاريع ذات الاهتمام العام ، ستصبح مؤسسات الأحزاب أقوى وتحظى بتقدير أكبر بين المواطنين. لا أنكر أن هناك توترًا ملحوظًا دائمًا يخلط العلاقة بين القوتين ، لكنه توتر مفيد ويجب أن يكون مصحوبًا باحترام متبادل للأدوار الأساسية التي يلعبها كل منهما بشكل عام فإن ازدهار المجتمع يتطلب إقامة نظام سياسي ديمقراطي تعددي ، حيث لا يمكن إقامة مجتمع مدني قوي

وفاعل في ظل أنظمة قائمة على حزب واحد ، ثم تتحول منظمات المجتمع إلى مجرد أدوات للحزب الشمولي.^٣

ان ظاهر التحزب برزت بشكل واضح في المجتمعات العربية في المئة عام الاخيرة، اذ شهدت البلدان العربية العديد من ظهور الاحزاب السياسية والشعبية وكان لها دور في حركات الاحتجاجات والتغيرات منذ مطلع العشرينات من القرن الماضي وبدأت ظاهرة الاحزاب بالانتساع في البلدان العربية وقد استمر بعضها واندثر الاخر وتسمن بعضها زمام الحكم في العديد من البلدان العربية وذهب الاخر الى اخذ دور المعارض، واصبحت المجتمعات العربية بين شد وجذب لعمل هذه الاحزاب والتي اصبح الكثير منها يبحث عن تحقيق مصالحه الحزبية والفئوية، تصدير ثقافات اجتماعية تخدم شعاراتهم والانتقاص من الجهات الحزبية في الطرف الاخر التي تعارضها بالفكر والفلسفة والفكرة.^٤

واصبحت الاحزاب قادرة على توفير الحماية القانونية، وبعد نمو الاحزاب وتطور اهدافها واصبحت لها قواعد جماهيرية ذهب الكثير من الاحزاب الى تهذيب هذي السلوكيات في عناصرها وللاحزاب دور كبير ومهم في عملية التأثير كإحدى الوسائط ذات التأثير في تأخير عملية تنفيذ العقوبات خاصة في البلدان التي يضعف فيها القانون وتزداد قوة الاحزاب مما تصبح ذات تأثير في تغير الاحكام وحتى تؤثر في تخفيف الاحكام او تهريب المحكوم مما يتسبب في عدم تحقيق تنفيذ الحكم الصادر وخاصة في الاحكام التي تسمى قانونيا الاحكام الثقيلة، ومن اهم الادوار التي تساهم بها الاحزاب في منع تنفيذ احكام الاعدام او تخفيفها هو استغلال قوة العلاقات الحزبية والسياسية بجهاز الامني والقيادي سواء من اجهزة الشرطة ومراكز الحجز والسجون وربما تصل الى استغلال قوة العلاقات بالتأثير على الجهاز القضائي وهناك العديد من الحالات التي انتشرت في المجتمعات المحلية واصبحت قصص تتحدث بها الناس سواء في البلدان العالم او العالم العربي والمجتمع المحلي.^٥

٢- العشائر*

يعد مفهوم العشائر من المفاهيم الاجتماعية المؤثرة لما لهذا النظام الاجتماعي من قوة تكوين وبناء وتأثير في تمثيل الجانب القيمي المجتمعي من عادات وتقاليد، ان للعشيرة دور بارز في تحقيق البناء الاجتماعي وتكوين بشري من مختلف المكونات الاجتماعية اذا تَوَثَّر العشيرة على ربط الافراد بقوانين اجتماعية تساهم في تهذيب السلوك الاجتماعي، وتساعد المؤسسات الرسمية في معالجة المشكلات المجتمعية، وقد نَمَى دور العشيرة في الخمسين عام الاخيرة بسبب الزيادة السكانية واتساع الفجوة بين الريف والمدينة، وقد اتسع تعدد العشائر والعلاقات العامة، تعد العشيرة مرجعية اجتماعية مهمة واساسية وكبيرة في العديد من الامور التي تخص المجتمعات المحلية والعامة، وتتمتع العشيرة بشبكات من العلاقات الاجتماعية المؤثرة بالجهات الرسمية وغير الرسمية وتساهم في تبادل الزيارات والمناسبات وطرح الافكار الاجتماعية التي تكون نابعة من دور العشيرة وثقلها التاريخي والاقتصادي والثقافي وعمقها التاريخي، ودائما العشيرة تمثل جزء مهم من المجتمع وتساهم في تحقيق السلام الاجتماعي لكل افراد المجمع ولديها مبادئ اجتماعية اصيلة تساهم وبكل حرص ودقة على الحفاظ عليها ونقلها الى الاخرين من الافراد.^٦

يعد المحور العشائري ودوره في عملية عدم تحقيق عقوبات الاعدام او عقوبات اخرى بحق المدانين كن اعمق واشد واهم الوسائط الاجتماعية التي تلعب دور مهم في هذا الجانب وخاصة في المجتمعات العربية والمجتمع العراقي بشكل خاص، اذا تعد هذا المجتمعات ذات اصول عشائرية وخاصة ان المدنية والحدثة الاجتماعية قد دخلت وانتشرت هذه المجتمعات اقل من مئة عام الماضي ولهذا لا تزال العادات والتقاليد والقيم العشائرية ذات تأثير شديد على سلوكياتنا واتخاذ قراراتنا وله الدور الواضح حتى في الوقت الراهن، اذ نرى دور العشيرة وما تفرضه من عادات وارتباطات لأفراد المجتمع

وزيادة الاحتكام لقرارتها بشكل متزايد وربما تنافس دور المؤسسة القانونية والقضائية والاعلامية والعديد من افراد المجتمع يعد العشيرة مصدر القوة والسند والفخر وهي الحصن الذي يحتمي به من المشكلات التي قد يتعرض لها او يتسبب بها في المجتمع.^٧

لذا تعد الانتماءات العشائرية من المظاهر الأساسية للمجتمعات المدنية في العديد من البيئات المحلية، وان ضعف احترام الدولة بجميع أجهزتها وخضوعها لحكم العشائرية وعدم واحترام الحريات وحقوق الإنسان، ومن الجهة المقابلة، فإن التدخل عشائريا والضغط على ذوي الضحية او الجهات التنفيذية من اجل الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها؛ مخالفة قانونية صارخة، ومظهر لا يليق بنظام سياسي ولا اجتماعي متحضر، لأنه يؤدي إلى إشاعة الفوضى، وفقدان الثقة بسيادة القانون، وإقامة سلطان الحكم المطلق، كما يؤدي إلى انهيار لمبدأ استقلال القضاء وإضاعة لهيبته، وإهدار لحجية الأحكام وزعزعة القواعد القانونية المستقرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن في الامتناع عن تنفيذ الأحكام القضائية أو تعطيل تنفيذها ؛ انتهاك لمبدأ الفصل بين السلطات، لأنه يتيح للسلطة التنفيذية التعقيب ومناقشة الأحكام القضائية، الأمر الذي يشكل تعدياً واضحاً منها على اختصاص جوهري للسلطة القضائية ، ونرى ان الواقع يوضح ان تدخل العشائر بمختلف مسمياتها وتشكيلاتها في السنوات الاخيرة اصبحت ذات تأثير وتمثيل سياسي واجتماعي مما استغل العديد من المنضوين تحت هذا المحور الذي اتسع بشكل كبير حتى اصبح منافس لمؤسسات الدولة الادارية والقضائية والقانونية.^٨

٣- وسائل الاعلام* :-

تعد وسائل الاعلام من العوامل التي تعكس ما يدور في المجتمع وتنقل الاحداث بمختلف محتوياتها الى الجانب الاخر من المجتمع مما تجعل المجتمع متقارب ومتعارف ومتواصل مع بعضه البعض، ووسائل الاعلام بمختلف انواعها ومسمياتها ودواتها تعد المرأة الحقيقية التي تعكس

صورة المجمع، واصبحت في الوقت الحالي اداة متاحة لجميع وذات تأثير كبير على الجهات الحكومية افراد وجماعات، وللأعلام دور اجتماعي كبير في تنمية المجتمع وتطوره، كذلك اصبح اداة في تشخيص مشكلات المجتمع، وتحديد اسبابه وانواعه واشكاله وتنقله للمسؤولين مع طرح الحلول المناسبة، وقد توظف في الكثير من الاحيان ادوات الاعلام لمصالح فردية او شخصية او لمجموعات لتخدم مصالحهم، واصبح الكثير من اصحاب الاموال والسلطة والنفوذ يمتلكون القنوات والاذاعات ولجرائد والمجلات والمواقع الالكترونية التي تنشر وتكتب افكارهم وفلسفتهم التي لا تمثل المجتمع مما تصبح من الادوات الخطرة على المجتمع وتؤثر على اصحاب القرار في تنفيذ ما يريدون، بل قد تكون سبب في تأخر المجمع وتساهم في بناء وساطات غير شرعية وغير قانونية^٩.

ان وسائل الاعلام بمختلف انواعها تلعب دور اجتماعي مهم ومؤثر بمختلف الجوانب الاجتماعية سواء على الجوانب السياسية والاجتماعية والامنية، واصبحت وسائل الاعلام ذات تأثير اجتماعي كبير في ظل ثورة التطورات التكنولوجية والرقمية السريعة التي جعلت افراد المجتمع على تواصل واطلاع دائم بالأحداث الاجتماعية التي تحدث في أي مكان في العالم، واتاح الاعلام الرقمي الجديد الفرص للأفراد لتعبير عن آرائهم ونشر نشاطاتهم وتوفير بيانات ومعلومات متبادلة بين مختلف الافراد بمختلف التخصصات والتي تؤثر بأفراد المجتمع من الاطفال والشباب وكبار السن ومن الذكور والاناث.^{١٠}

لذا تعد وسائل الاعلام القديمة الكلاسيكية منها المقروء والمسموع والمشاهد كالجرائد والمجلات والراديو والتلفاز من الوسائل الاعلامية التي تسيطر على ادارتها بشكل كامل المؤسسات الحكومية وتخضع للمراقبة والتدقيق للمحتوى المادى الاعلامية التي تنشر وتبث في المجتمع، لذا حكان محتواها محدد واضح وذو توجه محدد للأهداف التي يسعى اليها ما ينشر للجمهور المتلقي، واستمرت هذه

الفلسفة الاعلامية خلال المئة عام الماضي والتي كانت مصدر انتقال الخبر ومصدر من مصادر نشر المعلومة وتعد من اهم الجوانب الإجرائية لرفد الثقافة المجتمعية سواء من المجالات التي تنتشر او البرامج الاذاعية والتلفزيونية التي يتلقاها الطفل والراشد وحتى كبار السن.^{١١}

ان التغيرات التقنية السريعة التي دخلت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والتي اصبحت الشغل الشاغل للفرد خاصة بما بات يعرف بالأعلام الالكتروني الجديد من خلال انتشار وسائل وادوات وتطبيقات التواصل والنشر الالكتروني منها الفيس بوك وتوتير والتيك توك والواتساب والتلكرام والانستكرام، وهي من اشهر البرامج الالكترونية التفاعلية، وغيرها العديد من التطبيقات التي اثرت بالفرد والمجتمع بل واصبحت ذات تأثير في الراي العام المحلي والاقليمي والعالمي، واصبح من السهل على الفرد استخدام هذه الادوات الاعلامية من خلال استخدامه لأجهزة الهواتف الذكية واللوحية والحواسب والتي تتيح له امكانية نشر مادة اعلامية مكتوبة واو مسجل صوتيا او فيديو لأي موضوع او مادة اعلامية سواء كان محتواها ايجابي وسلبي يحمل الصدق او لا، لكن يأخذ حيز كبير من التأثير والتفاعل ويصبح ذو اثر وفاعلية وضغط على الجهات او الافراد المراد استهدافهم او توجيه رسالة لهم مما تتحول القضية من جانب شخصي الى اجتماعي عام مؤثر يسبب في تحقيق اهداف او مطالب او يؤخر تنفيذ او اتخاذ قرارات.^{١٢}

٤-القضاة والمحامون*

ان مفهوم القانون يمثل الخيمة التي يحتمي بها العديد من الافراد وهي تمثل الجهات التي تشرع القوانين وتطبقه وتحمي من خلاله المجتمعات، وفيه ضمان الحقوق، لذا يمثل القاضي والجهاز القضائي المحور الاساسي من أي دولة، كونه يساهم في الحكم بين الناس والحفاظ على ارواحهم واموالهم وما يملكون ويمنع فرض الظلم بين فرد واخر، لذا فان دور القضاء في المجمع يمثل صمام الامان ومصادر الثقة والسند الاجتماعي للضعفاء والمهمشين

والفقراء والمحتاجين، ويمتلك الجهاز القضائي سلسلة من العلاقات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية، ويعد دائما القضاء مصدر الحياد والموضوعية والشمول والعدل للحكم بين الناس بناء على ثقافته القانونية الاجتماعية، القاضي على الخصوص في اجراءاته القضائية واصدار حكمه ومؤهلات سلوكية تتمثل في النزاهة والاستقامة وهي ضرورية لكل انسان يتعامل مع غيره بصدق وثقة وهي مهمة لعمل القاضي كونه يقوم بأخطر مهمة في جميع دول العالم كونه يفصل بين الاطراف المتنازعة ويكون الوسيلة التي من خلالها يمكن اىصال الحق الى أهله، وفي خضم الحديث في موضوع كالتقاضي وأثره بين أبناء المجتمع الواحد، لا بدّ وأن نخرج على نقطة بالغة الأهمية وهي أنّ على الرّغم من النّصائح التي قد يُدلى بها للقضاء للرّأفة بالأمة، فهناك أيضاً آراء أخرى تجذّ أنّ في العقاب الأمثل الذي يكون لدى الإنسان صورة عن مدى الضّرر الذي قد يلحق بك إن قُمت بارتكاب الخطأ، فقد يكون فيه ردّع للأفراد، ولكن هنا يجب الانتباه لأمر مهم وهو ليس التّصريح بالعقاب يعني التّصريح والمُغالاة فقد تجذّ البعض لا يفهم هذا الحق في القانون حقّ المعرفة، فيجب على القاضي التزام الشّدة واللّين في الحُكم، وكذلك السّلطة بأسرها، فلا يجوز استخدام الشّدة فيتجبرّ عليك الشعب، ولا تقتصر على اللين فتضيع الأمانة

اما المحامون فلهم دور اجتماعي مهم وبارز بالدفاع عن المظلومين واسترداد حقوق الاخرين وقد سمي المحامي بالقضاء الواقف، وله اثر بالمجتمع من خلال الاطلاع على الواقع الاجتماعي الذي هو فيه ومتطلع على المؤثرات النفسية والاجتماعية والثقافية على الحياة اليومية على الافراد، وكلما كان المحامي مهني وانساني وحيادي وموضوعي اصبح اكثر فائدة واهمية في المجمع من خلال الدفاع عنهم ويعملون على استرداد حقوقهم ويردون عنهم مظالمهم لهذا يمتلكون دائما المحامون علاقات اجتماعية واسعة وكبيرة ويطلعون على تفاصيل موكلهم وكلما كان محامي كتوم محافظ على اسرار

موكله اصبح مصدر للثقة والامانة في المجتمع، هنة المحاماة الهدف من مزاولتها إحقاق الحق، لكن ثمة مشكلات تواجه المحامين منها مخاصمة المحامين من قبل بعض المواطنين شخصياً رغم أن المحامي يدافع عن الحق، والسبب أن هؤلاء المواطنين يجهلون القانون ويجهلون قيمة المحاماة ويحرصون على الدفاع عن بعض منافعهم الشخصية رغم أنها تصطدم بالمواد القانونية وتعد من المخالفات أو الجنح وما شابه ذلك، ومن المفارقات التي تظهر في الواقع الاجتماعي أن المحامين عندما يمارسون دور الدفاع وتوكل إليهم هذه المهمة فهم غير ملزمين بتحقيق النتيجة التي تتضمن تبرئة المتهم، فمن الممكن أن يكون المتهم بعض الأحيان غير بريء ويستحق الجزاء العادل، لذلك ليس من حق أي متهم فرض التبرئة على المحامي فهذا سيفرغ المحاماة من محتواها وسيسلب المحامي دوره القانوني، لأن دور المحامي يكمن في البحث عن الحق والدفاع عنه في حال امتلاك المتهم لهذا الحق لكن عندما لا يملك المتهم الحق فإن المحامي سينتهي دوره، عندها يقوم القاضي بتنفيذ المادة القانونية الملائمة بحق المتهم لتحقيق العدالة. للأسف إن الكثير من المواطنين يجهلون القانون ولا يملكون ثقافة قانونية ما ينعكس بدوره على مهنة المحاماة والمحامين وطبيعة تعاطيهم مع المجتمع.^{١٣} وعدم تنفيذها أو تخفيفها أو تأجيلها ، وذلك لما يحمله من دراية معرفية تطبيقية للقوانين واللوائح وما تحمله من عقوبات بالإضافة الى ان هذه مهنتهم التي يعملون بها طوال حياتهم العملية، وينقسم دورهم الى جانبين في عملية عدم تنفيذ احكام الجريمة ضد الافراد المدانين ومن ثبتت عليهم الواقعة بالجرم المشهود، اذا يأخذ الجانب الاول من اتهام المجرم بالتهمة الموجهة اليه هنا يضع المجرم او ذويه محامي لكي يدافع عن المتهم وسوف يكون هذا المحامي مطلع على مختلف تفاصيل القضية ويعرف جميع نقاط قوتها وضعفها وربما يحدد الثغرات التي قد تصب لصالح المتهم حتى وان كان هو فعلا الجاني الحقيقي،^{١٤} وهذه واحدة من اسباب عدم تطبيق العقوبات او تحقيقها، وقد يمارس المحامي دوره الدفاعي بتوجه المتهم على انكار جوانب منها تغير اقواله في التحقيقات التي تجريها معه اجهزة الشرطة، بالأقوال التي يتحدث بها امام المحقق القضائي او ينكر عدد من الادلة التي قد

تكون ضعيفة عندما توجه اليه بالإضافة الى ان للمحامي دور اجتماعي مهم في دخوله في تفاوض مع الطرف المتضرر او المجني عليه من اجل القبول بأخذ مبلغ مالي تعويضي او تقديم هدايا ومبالغ مالية الغرض منها تحقيق سحب الشكوى عن المتهم وهذه الوسائل يلعب المحامي بها دور محور فعال لما يملكه من خبرات قانونية في عالم المحاماة وخاصة لدى المحامون المتمرسون والذي يعرفون بأساليبهم شبه القانونية في تغليف العديد من المشكلات والشكاوي والدعاوي في مراكز الشرطة ومراكز الاحتجاز والمحاكم بمختلف تخصصاتها، وهناك العديد من المواقف المعروفة والتي استطاع المحامون من الالتفاف على العديد من الدعاوي بسبب وجود ثغرات قانونية استطاع المحامي من الدخول من خلالها مما تسبب في قضية تغير الحكم القضائي او تأخيره او اعادة الاستئناف.^{١٥}

النتائج :

توصل الباحثين الى جملة من النتائج نذكر منها :

١-انتشار المحسوبية في المجتمعات التقليدية خاصة بين العشيرة والقرابة والانتماء الحزبي مما يضعف القانون والاستقرار والامن واشاعة الخوف داخل المجتمع بالنسبة للأفراد الذين لا يمتلكون واسطة او علاقات شخصية او قرابة ذات جاه يكون لها دور سلبي في عدم تنفيذ الاحكام الجنائية بحق المتهمين .

٢-الانتماءات والولاءات العشائرية وضعف احترام الدولة وخضوعها لحكم العشيرة وعدم احترام حريات وحقوق الانسان مما يعطل تنفيذ الاحكام الفضائية واشاعة الفوضى وفقدان الثقة بسيادة القانون جميعها عوامل تساهم في انتشار المحسوبية والواسطة بين الافراد.

التوصيات او المقترحات

١- ضرورة دراسة ظاهرة المحسوبية دراسة اجتماعية قانونية للحد من انتشارها واتساعها بين فئات وشرائح المجتمع من خلال تطبيق القوانين وتنفيذها وتفعيلها يخدم مصالح افراد المجتمع جميعا بشكل عادل

٢- ابراز الدور الاجتماعي لوسائل الاعلام المختلفة في تنمية الجانب الايجابي للمجتمع وتطوره وتشخيص مشكلاته وعدم توظيفها لمصالح فردية او شخصية او لمجموعات تخدم مصالحهم وتجعلها اداة متاحة لتحقيق اهدافهم

الهوامش:

- ^١ احمد سعد الورشي، المجمع العربي والثقافات الوافدة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨، ص ٢١.
- ^٢ شفيقة بن صاولة ، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية دراسة مقارنة(، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ٢٠١٢. ص ٢٤-٢٥.

• يوجد أكثر من تعريف للحزب السياسي بحسب الدراسات الأكاديمية في العلوم السياسية، منها أن الحزب السياسي هو تنظيم قانوني يسعى للوصول إلى رأس السلطة الحاكمة في الأنظمة الديمقراطية وممارسة الحكم وفق البرنامج الحزبي السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ومنها أن الحزب السياسي هو تنظيم ديمقراطي يمارس العملية الديمقراطية داخل الحزب بانتخاب أعضائه لتولي المناصب القيادية في الحزب ووضع الرؤى والأهداف الاستراتيجية، وخارج الحزب بالمشاركة في الانتخابات بمستوياتها المختلفة، سواء المحلية أم البرلمانية أم الرئاسية، ويربط الحزب السياسي بصفة عامة بين مجموعة المواطنين الذين يتبنون رؤية سياسية واحدة هي رؤية الحزب وبين نظام الحكم وأدوات الدولة المختلفة . الى ان ممارسة الوساطة والمحسوبية بمفهومها الاجتماعي الدارج يعتبر من سلبيات العمل السياسي في الاحزاب الذي سيحد من قدرتها على الانتشار بين الاوساط المجتمعية العامة وهذا ما يحدث مع الاحزاب في الساحة السياسية العراقية بعد ٢٠٠٣ اذ اعتبر مؤشرا لافتقارها الى القاعدة المجتمعية في الداخل العراقي

^٣ محمد راضي العليان ، ظاهرة الاحزاب بين المدنية والسياسة ، ط٢، مطبعة الاشرافات العلمية، الاسكندرية، ٢٠١٧، ص ٤٣-٤٥).

^٤ يوسف بن ناصر، عدم تنفيذ الإدارة العامة الحكم القضائي الإداري، امجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، العدد ٠٤، ١٩٩١، ص ٣٩

- ٥ اشرف رمضان عبد الحميد، الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤، ص ٨.
- العشيرة مجموعة من الافراد ينحدرون من نسب واحد ولهم جد مشترك فيما بينهم وان الانتماء اليها يكون اما عن طريق النسب الابوي او النسب الاموي . وان في العشائر العراقية المحسوبة او الوساطة جزء مهم من البنية القيمية العشائرية (انصر اخاك ضالما او مظلوما) على خلاف الاحزاب السياسية .
- ٦ رياض مراد جاسم، العشيرة والمجمع العربي، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، المنامة، ٢٠١٧، ص ٢١-٢٣.
- ٧ حسني عبيد، الحبس الاجتماعي القصري ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢ ، ص ١٨
- ٨ الخضيرى، إدارة الأزمات، الاجتماعية قوة القانون، مركز النيل والفرات للنشر، مصر، ١٩٩٧ ، ص ٥٢
- وسائل الاعلام أتي مصطلح وسائل الإعلام (Media) كجمع لكلمة Medium ، وتعني الوسيط أو الوسيلة أو النظام أو قناة الاتصال، التي تنقل المعلومة (الرسالة) من المتحدث أو الكاتب (المرسل) إلى الجمهور (المستقبل). وتتراوح الرسالة المنقولة بين صوت شخص ما، أو كتابته او لغة الجسد ، إلى جانب الأخبار، والموسيقا، والأفلام، والثقافة، والرسائل الترويجية، وغيرها من البيانات. هي كلمة تعني (المجموعات أو الوسائل) التي تقوم ب توصيل المعلومات والأخبار إلى الناس .فمعظم الناس يحصلون على معلوماتهم من وسائل الإعلام لأنه سيكون من المستحيل أن يقوموا بجمع كل الأخبار بأنفسهم. ووسائل الاعلام دور كبير في تحويل القضايا الاجتماعية من قضايا فردية الى قضايا راي عام خصوصا وسائل الاعلام الخاصة او مواقع التواصل الاجتماعي التي تكون متاحة للجميع فتعمل كوسيط او لتحويل القضايا الى راي عام لياخذ منحى مغاير لما هو عليه ، وقد لا يخفي ان وسائل الاتصال الحديثة كان لها دور حيث عملت على نقل الكثير من الجرائم التي تحصل داخل المجتمع كجرائم العنف الاسري وبذلك عملت كضاغط على ضرورة مكافحة وانتشار مثل تلك الجرائم والمطالبة بانزال اشد العقوبات على مرتكبيها وبذلك اثرت كجانب ايجابي في معالجة تنفيذ القضايا او في اصدار الاحكام على مرتكبيها .
- ٩ صلاح محسن نادر، الاعلام العربي والتظليل، ط١، دار الاجيال للنشر، بيروت، ص ٥٩-٥٠.
- ١٠ عمر سالم، نحو تيسري الإجراءات الجنائية- دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٧، ص ٦.
- ١١ رفيق سكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، مطبعة جرس برس، طرابلس، ط١، ١٩٩١، ص ١٦.
- ١٢ مدحت عبد الحليم رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة النهاء الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠، ، ص ١٦٣.
- يتجسد دور القضاة او المحامون باعتبارهم اهم الشرائح الموجودة في المجتمع الذي يتدخل بشكل مباشر مرة او غير مباشر في اصدار او تنفيذ احام الجرائم المختلفة بحكم عملهم داخل المحاكم والدوائر التابعة لهم ويمكن ان يكون القاضي او المحامي اكثر فاعلية في المحسوبة او الوساطة من خلال عملهم وقدرتهم على التعاون في ايجاد المخارج القانونية للتملص من العقاب او تخفيف العقاب او عرقلة صدور الاحكام الجنائية .
- ١٣ جمال كامل الرتوشي، القانون والمجتمع بين فن المحاماة ورؤية السلطة القضائية ، ط١، دار الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، عمان ص ٨٤-٨٧.
- ١٤ آمال يعيش تمام، سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر الإدارة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر، ٢٠١٢، ص ٨٤.
- ١٥ سامي الطوخي، النظام القانوني لإدارة جودة التحقيقات الإدارية، دائرة القضاء: أبو ظبي ٢٠١٣، ص ٢٩.

المصادر:

- ١- شفيقة بن صاولة ، إشكالية تنفيذ الإدارة للقرارات القضائية دراسة مقارنة(، دار هومه، للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الثانية، ٢٠١٢.
- ٢- احمد سعد الورشي ، المجمع العربي والثقافات الوافدة، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٨.
- ٣- محمد راضي العليان ، ظاهرة الاحزاب بين المدنية والسياسة ، ط٢، مطبعة الاشراقات العلمية، الاسكندرية، ٢٠١٧.
- ٤- يوسف بن ناصر، عدم تنفيذ الإدارة العامة الحكم القضائي الإداري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، الجزائر، العدد ٤٠، ١٩٩١.
- ٥- اشرف رمضان عبد الحميد، الوساطة الجنائية ودورها في إنهاء الدعوى الجنائية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- ٦- رياض مراد جاسم، العشيرة والمجمع العربي، ط١، دار المأمون للنشر والتوزيع، المنامة، ٢٠١٧.
- ٧- حسني عبيد، الحبس الاجتماعي القصري ، القاهرة ، دار النهضة العربية، ٢٠٠٢ .
- ٨- الخضير، إدارة الأزمات، الاجتماعية قوة القانون، مركز النيل والفرات للنشر، مصر، ١٩٩٧.
- ٩- صلاح محسن نادر، الاعلام العربي والتظليل، ط١، دار الاجيال للنشر، بيروت.
- ١٠- عمر سالم، نحو تيسري الإجراءات الجنائية- دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ط٢، ١٩٩٧.
- ١١- رفيق سكري، دراسة في الرأي العام والإعلام والدعاية، مطبعة جرس برس، طرابلس، ط١، ١٩٩١.
- ١٢ مدحت عبد الحليم رمضان، الإجراءات الجنائية الموجزة النهاء الدعوى الجنائية - دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٠ .

- ١٣- جمال كامل الرتوشي ، القانون والمجتمع بين فن المحاماة ورؤية السلطة القضائية ، ط١، دار الكتاب القانوني للنشر والتوزيع، عمان.
- ١٤- آمال يعيش تمام، سلطات القاضي الإداري في توجيه أوامر الإدارة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة ، الجزائر، ٢٠١٢.
- ^{١٥} سامي الطوخي، النظام القانوني لإدارة وجودة التحقيقات الإدارية، دائرة القضاء ، أبو ظبي ٢٠١٣.

